العدد19A1 كانون الاول 2025
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
No.19A1 Dec 2025
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

أثر الخدمات المصرفية الرقمية على تعزيز الشمول المالي

(العراق حالة دراسية للمدة 2015-2024)

م.د: عذراء جميل منشد

كلية الفنون الجميلة/ جامعة واسط

The impact of digital banking services on promoting financial inclusion

(Iraq a case study for the period 2015 -2024)

Dr.: Athraa Jameel Munshid

College of Fine Arts / University of Waist

المستخلص

شهدت العلاقة بين الخدمات المصرفية الرقمية والشمول المالي في العراق تحوّلاً ملحوظًا خلال العقد الماضي. قبل 2015 كانت نسبة الوصول للخدمات المالية محدودة، واعتماد الاقتصاد على النقد بشكل كبيرًا، بينما مع تصاعد جهود المصارف والجهات الرقابية بدأت بوادر تغيّر تدريجياً عبر إدخال بطاقات الدفع، أجهزة نقاط البيع، المحافظ الإلكترونية، وتوسيع البنية التحتية للدفع الإلكتروني. هذه التحولات لم تقتصر على مجرد تبنّي أدوات جديدة، بل شكّلت محركًا لإدماج شرائح أوسع من المواطنين ضمن النظام المالي الرسمي.

انطلق البحث من تحديد دور الخدمات المصرفية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في بيئة الاقتصاد العراقي، في حين تكمن فرضية البحث بأن عمل الخدمات المصرفية الرقمية تسهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية إلى مختلف فئات المجتمع، مما يعزز ذلك من تحقيق الشمول المالي في العراق. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظواهر الاقتصادية المتمثلة في الخدمات المصرفية الرقمية والشمول المالي، وتحليل تطورها في الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: الخدمات الرقمية، الشمول المالية، القطاع المصرفي، الاقتصاد العراقي.

Abstract

The relationship between digital banking and financial inclusion in Iraq has witnessed a remarkable transformation over the past decade. Prior to 2015, access to financial services was limited, and the economy relied heavily on cash. However, with the increasing efforts of banks and regulatory bodies, signs of change gradually emerged through the

introduction of payment cards, point-of-sale (POS) terminals, e-wallets, and the expansion of the electronic payment infrastructure. These transformations were not merely about adopting new tools; they also served as a catalyst for integrating broader segments of the population into the formal financial system.

This research begins by identifying the role of digital banking in promoting financial inclusion within the Iraqi economy. The research hypothesis is that digital banking facilitates access to banking services for various segments of society, thereby enhancing financial inclusion in Iraq. The research employs a descriptive-analytical approach to describe the economic phenomena of digital banking and financial inclusion, and to analyze their development within the Iraqi economy.

Keywords: Digital services, financial inclusion, banking sector, Iraqi economy.

المقدمة

يشهد القطاع المصرفي تحولاً جذرياً بفعل التطورات التكنولوجية المتسارعة، حيث أصبحت الخدمات المصرفية الرقمية من أبرز الابتكارات التي أسهمت في إعادة تشكيل آليات العمل المصرفي وطرق تقديم الخدمات المالية. فقد أتاحت هذه الخدمات فرصاً واسعة لتعزيز الشمول المالي، من خلال تسهيل الوصول إلى المنتجات المصرفية، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتوفير الوقت والجهد للعملاء.

تكتسب مسألة الشمول المالي في العراق أهمية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلد، إلى جانب محدودية انتشار الخدمات المصرفية التقليدية مقارنة بحجم الطلب المتزايد. ومن هنا برزت الخدمات المصرفية الرقمية كأداة استراتيجية يمكن أن تسهم في توسيع قاعدة التعاملات المالية الرسمية، وتقليل الفجوة بين الفئات المشمولة وغير المشمولة بالخدمات المصرفية.

أهمية البحث: يكتسب البحث أهمية بالغة في تسليط الضوء على مدى قدرة النظام المصرفي على استيعاب المتغيرات التكنولوجية وتوظيفها بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تحديد التحديات التي تعيق هذا الدور.

مشكلة البحث: رغم التقدّم، تبقى معوقات تؤثر على إمكانية تحويل التوسّع الرقمي إلى شمول ماليٍ فعّال ومستدام: ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق، فترات انقطاع التيار/الإنترنت، مخاوف الأفراد من الأمن والثقة، فجوات في المعرفة الرقمية لدى فئات معينة، ومشكلات تنظيمية أو مخاطر استغلال

النظام، هذه العوائق تتطلب سياسات تقنية وتنظيمية وتوعوية متكاملة لمعالجتها. وبناءً على ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الخدمات المصرفية الرقمية في تعزيز الشمول المالي للعراق؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن عمل الخدمات المصرفية الرقمية يسهم في تسهيل وصول الخدمات المالية إلى مختلف فئات المجتمع، مما يعزز ذلك من تحقيق الشمول المالي في العراق.

هدف البحث: نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التأصيل النظري لمتغيرات البحث لاسيما الخدمات المصرفية الرقمية والشمول المالي.
2- استعراض المؤشرات ذات الصلة بمتغيرات البحث.
3- تحديد أثار الخدمات المصرفية الرقمية في تحقيق الشمول المالي للعراق

منهج البحث: تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لوصف الظواهر الاقتصادية المتمثلة في الخدمات المصرفية الرقمية والشمول المالي، وتحليل تطورها في الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للخدمات المصرفية الرقمية

اولاً: مفهوم الخدمات المصرفية الرقمية

تمثل الخدمات المصرفية الرقمية (Digital Banking) منصة تكنولوجية تمكن العملاء من تأدية معاملاتهم المالية عبر الانترنت، وتتمثل هذه الخدمات في اجراء الودائع وتحويل الأموال ودفع الفواتير وإعداد الخصم، عن طريق مختلف الأجهزة الالكترونية كالهواتف الذكية وتطبيقات الويب[1]. وتعرف بأنها استعمال البنوك للتكنولوجيا الرقمية في أعمالها وخدماتها وعملياتها وفي معالجة وتحليل البيانات الخاصة بها والتفاعل بين أفرادها وتنفيذ معاملاتها إلكترونياً بصورة كاملة، ويتم ذلك في بيئة رقمية تكنولوجية قد تم تأمينها بالكامل اعتماداً على قواعد بيانات محمية[2].

وهناك اختلاف بين الخدمات المصرفية الرقمية (Digital Banking) والخدمات المصرفية الالكترونية (Online Banking)، فالثانية تركز على عمليات الإيداع وتحويل الأموال ودفع الفواتير وإدارة الحسابات البنكية من مناطق بعيدة، وهناك مرادفات أخرى للخدمات المصرفية الالكترونية لاسيما الخدمات المصرفية الافتراضية (Virtual Banking)، والخدمات المصرفية المتوفرة عبر الانترنت (E-banking)، مما يعني أن الخدمات المصرفية الالكترونية تركز على رقمنة الجوانب الرئيسة

---

[1] بن سالم بلال، الخدمات المصرفية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي، تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (10)، العدد (2)، 2024، ص81.

[2] سيد سارون جمعة عبدالحفيظ، أثر رقمنة الخدمات المصرفية على تعزيز الشمول المالي بالتطبيق على البنك الأهلي المصري بمرسي مطروح، المجلد (14)، العدد (2)، 2023، ص854.

والاساسية للعمليات المصرفية، ولكن الخدمات المصرفية الرقمية تشمل التحول الرقمي في جميع البرامج والنشاطات التي تجريها المؤسسات المالية وعملائها[3].

وتكمن أهمية الخدمات المصرفية الرقمية في الآتي[4]:

1- الانتقال من العمليات الورقية إلى الحلول الرقمية لزيادة الكفاءة.
2- الاستثمار في الأمن السيبراني لضمان حماية بيانات العملاء.
3- تقديم منتجات مصرفية مبتكرة مثل البنوك الرقمية بالكامل، والمحافظ الالكترونية، والعملات الرقمية المشفرة.
4- توظيف الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا البلوك تشين لتحسين الخدمات وخلق منتجات جديدة.

ثانياً: اهداف الخدمات المصرفية الرقمية

تسعى البنوك من خلال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها[5]:

1- **تدنية التكاليف:** تعد تكلفة استعمال الخدمات المالية من العوامل الرئيسة التي تؤثر على إمكانية الوصول واستعمال هذه الخدمات، مع التحول الرقمي تستعمل البنوك عدداً من القنوات المتاحة لتعزيز تجربة العميل لاسيما المواقع الالكترونية، تطبيقات الهواتف الذكية، الرسائل النصية SMS، والبريد الالكتروني، وغيرها.
2- **السرعة:** إحدى المزايا الكبرى للتحول الرقمي في القطاع المصرفي السرعة التي تقدم بها المنتجات والخدمات، وبفضل التكنولوجية الحديثة تستطيع المؤسسات المالية إتمام العمليات وتسريع الإجراءات المصرفية عبر الاعتماد على الأنظمة الالكترونية المؤتمتة.
3- **الانتشار:** التحول الرقمي يستطيع أن يغير مفهوم الحدود الجغرافية في القطاع المصرفي والمالي، من خلال اتاحة الفرصة أمام أكبر عدد من الافراد والمؤسسات للوصول إلى الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى زيارة الفروع التقليدية.
4- **المقارنة:** أصبحت المقارنة بين الخدمات المالية والاسعار عبر مختلف الشركات والمصارف أسهل بكثير في عصر التحول الرقمي.

---

[3] بللعما أسماء و سيد اعمر زهرة، الخدمات المصرفية الرقمية ودورها في تعزيز الشمول المالي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (11)، العدد (2)، 2023، ص62- 63.

[4] محمد غالي الحسيني و منتظر محمد الشافعي، رقمية العمليات المصرفية ودورها في تعزيز الشمول المالي (دراسة لعينة من المصارف التجارية في العراق للمدة 2017- 2022)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (20)، عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد، 18- نيسان 2024، ص2133.

[5] محمد غالي الحسيني و منتظر محمد الشافعي، مصدر سابق، ص2134.

ثالثاً: مؤشرات الخدمات المصرفية الرقمية:

شهد القطاع المصرفي تحولاً جذرياً بفعل التطورات التكنولوجية التي أدت إلى ظهور الخدمات المصرفية الرقمية كبديل مبتكر للقنوات التقليدية، ولم يعد نجاح البنوك يُقاس فقط بمدى انتشار فروعها أو حجم ودائعها، بل أصبح مرتبطاً بقدرتها على توظيف التكنولوجية الرقمية لتقديم خدمات مالية أكثر سرعة وكفاءة وأماناً، وهنا تبرز أهمية مؤشرات قياس الخدمات المصرفية الرقمية بوصفها أدوات كمية وكيفية تساهم في تقييم مستوى التطور الرقمي للبنوك، ومدى قدرتها على تلبية حاجات العملاء المتزايدة في بيئة تتسم بالمنافسة والتغيير المستمر، ويمكن بيان هذه المؤشرات على النحو الآتي[6]:

1- **الصراف الآلي (ATM):** هو جهاز الالكتروني يتيح للعملاء اجراء المعاملات المصرفية بشكل آلي دون الحاجة إلى موظف البنك، كما أنها توفر الكثير من الخدمات من بينها، لاسيما خدمات السحب والايداع النقدي في أي وقت من اليوم، ومعرفة تفاصيل الحساب والكشف عنه.

2- **الصيرفة عبر الهاتف الذكي:** هي من أبرز خدمات الصيرفة الرقمية التي تقدمها البنوك، وتتيح للعملاء اجراء معظم معاملاتهم المصرفية عبر تطبيقات مخصصة على الهواتف الذكير والأجهزة اللوحية، دون الحاجة لزيارة الفروع أو استعمال الحاسوب، ووجدت البنوك الكبرى أن تكوين مراكز الاتصال لخدمة العملاء أمر يوفر عليها الكثير من الخدمات التي يستغرق منها ومن العميل وقتاً، وكذلك وجدت بالتالي أن ذلك له مردوداً في توفير التكلفة عليها.

3- **صيرفة الانترنت:** وهي الخدمة المصرفية الرقمية التي تتيح للعملاء تنفيذ معاملاتهم المالية عبر الموقع الالكتروني للبنك باستخدام الحاسوب أو أي جهاز متصل بالأنترنت، دون الحاجة إلى زيارة الفروع أو استعمال الهاتف الذكي.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

اولاً: مفهوم الشمول المالي

لقد ظهر مصطلح الشمول المالي (Financial Inclusion) بشكل مستقل عام 1933 في دراسة عن أثر إغلاق فرع أحد البنوك وعدم وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المالية في جنوب شرق بريطانيا، إلا أن مصطلح الشمول المالي أصبح شائع الانتشار بعد عام 1999 عندما تم استعماله لوصف وصول الافراد إلى الخدمات المالية المتاحة[7].

---

[6] بللعما أسماء و سيد اعمر زهرة، مصدر سابق، ص63.

[7] حنان عبدالخضر هاشم الموسوي و هيثم يوسف جليل، تقييم واقع الشمول المالي الرقمي في العراق وسبل تعزيز الاستفادة والتوسع في الخدمات المالية، خزائن العلوم الاقتصادية والإدارية، 2025، ص332.

إذ أصبح الشمول المالي ركيزة أساسية للسياسات العالمية التي تسعى إلى تعزيز التنمية الشاملة في غالبية دول العالم، إدراكاً بأنه كلما زادت درجة شمولية النظام المالي ازداد دوره في الحد من الفقر، وعدم المساواة في الأجور، كما يعني الشمول المالي تمكين الافراد بغض النظر عن مستوى دخلهم من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية اللازمة لتعزيز عيشهم، ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة بأن مفهوم الشمول المالي يشير الى التوفير المستدام للخدمات المالية ميسورة التكلفة والتي تدخل الفقراء أو ذوي الدخل المنخفض في الاقتصاد الرسمي[8].

أما وفقاً لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) فأن الشمول المالي يعبر عن العمليات التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استعمال هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي[9].

أما البنك الدولي عرفه بأنه تمكين الافراد والشركات للوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم لاسيما (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام[10]. وعرف البنك المركزي العراقي الشمول المالي في استراتيجية الشمول المالي في العراق بأنه "وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة إلى أكبر عدد من الأفراد وقطاع الأعمال وبتكاليف مناسبة بما يساهم في التنمية"[11].

إذ أن تعزيز الشمول المالي في اقتصاد ما يتطلب تكاتف الجهود بين الحكومات والمؤسسات المالية والقطاع الخاص، فضلاً عن نشر الثقافة المالية وبناء الثقة بين الافراد والمؤسسات المصرفية، وبهذا يصبح الشمول المالي أداة استراتيجية لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتقليل مستويات الفقر، ودفع عجلة النمو نحو اقتصاد أكثر شمولية وازدهاراً.

ثانياً: أهمية الشمول المالي

---

[8] سيد سارون جمعة عبدالحفيظ، مصدر سابق، ص861.

[9] بولحبال سميرة و حاكمي نجيب الله، أثر الخدمات المصرفية في تعزيز الشمول المالي لخدمات التنمية الريفية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (6)، العدد (1)، 2019، ص26.

[10] البنك الدولي، 2022. متاح على الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1

[11] البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي، 2024، ص5.

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الاشرافية وفي مقدمتها البنوك المركزية، فأن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، ومن ثم تقنين القنوات غير الرسمية[12]. فضلاً عن ذلك، فأن أهميته تكمن في تمكُن الأفراد والشركات من الوصول الى منتجات وخدمات جديدة بأسعار مناسبة تلبي احتياجات معاملاتهم وتسوية المدفوعات المالية والتسهيلات الائتمانية والقروض وخدمات التأمين، إذ يتم تقديمها على نحو مستدام، مما يعزز من تحسين الرفاهية الاجتماعية[13]. وتتمثل أهمية الشمول المالي في الاقتصار على[14]:

1- **بالنسبة للفرد:** يتيح الشمول المالي فرص أفضل لإدارة الأموال بشكل سليم وآمن ويفتح فرص للادخار وللاستثمار في التعليم والصحة، وتأسيس المشروعات، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية.
2- **بالنسبة للأسرة:** يسهم الشمول المالي على إدارة المدخرات وتجنب التقلبات المالية الطارئة واتخاذ قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل.
3- **بالنسبة للمجتمع:** يُمكن الشمول المالي من توجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية بما يساعد على تأسيس المشروعات وخلق المزيد من فرص العمل، ومن ثم زيادة مستويات الدخول وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يتيح للجميع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

وبذلك يمكن القول أن الشمول المالي يمثل أداة استراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق النمو الشامل، إذ يربط بين تمكين الافراد واستقرار الاسرة وازدهار المجتمعات، ومن ثم فإن الاستثمار في سياسات وبرامج الشمول المالي يعد ضرورة وطنية ومجتمعية لضمان أكثر استقراراً وعدالة اجتماعية.

ثالثاً: أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، والتي تكمن في اتاحة الخدمات المالية والمنتجات المالية لجميع فئات المجتمع، وخاصةً الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود، بشكل عادل وميسر وآمن، فضلاً عن ذلك، يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تعزيز قدرة الافراد

[12] صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، الرقم (77)، 2017، ص6.

[13] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2023، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2023، ص51.

[14] حنان الطيب، الشمول المالي مُوجه إلى الفئة العمرية في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2020، ص5.

والمؤسسات على الاستفادة من الأدوات المالية الرسمية، ويمكن اختصار اهداف الشمول المالي بما يلي[15]:

1- **القضاء على الفقر المدقع:** يسهم الشمول المالي في تمكين الافراد الفقراء والمهمشين من استعمال مواردهم المالية بشكل أفضل، وتوفير فرص للحصول على التعليم المالي.
2- **تعزيز الرخاء المشترك:** يمكن للأسرة والشركات التخطيط للأهداف الطويلة الأجل مواجهة الحوادث غير المتوقعة من خلال الاستفادة من الخدمات المالية المتاحة.
3- **تطوير منتجات مالية مبتكرة:** يحث الشمول المالي المؤسسات المالية على تطوير منتجات مالية أرخص وأكثر سهولة لتلبية احتياجات العملاء.
4- **التحول إلى الشمول المالي الرقمي:** يشجع استعمال التكنولوجيا الرقمية لتوفير خدمات مالية للفئات المستبعدة مالياً، وتمكينها من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وأمان.

رابعاً: أبعاد الشمول المالي

أنشأ البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للشمول المالي تتضمن عرض مؤشر الاشتمال المالي العالمي (Global Findex)، والذي يستعمل لقياس مستوى استعمال آلاف الافراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية، ويعد مؤشر الاشتمال المالي العالمي مصدر البيانات العالمية الذي يمكن من خلاله إجراء مقارنة دولية وإقليمية، وقد طرح البنك الدولي بيانات الشمول المالي في عام 2011 و 2014 و 2017، وتتم مقارنة الدول وفق مؤشرات لمعرفة قرتها على تحقيق الشمول المالي وتطوره والمتمثلة في المؤشرات الآتية[16]. وفق الجدول رقم (1).

جدول (1) ابعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه وفق البنك الدولي

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول	**1- عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزاة حسب الوحدة الإدارية.** **2- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم2.** **3- حساب النقود الالكترونية.** **4- نسبة اجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة.**
الاستخدام	**1- نسبة البالغين الذين لديهم حساب بنكي واحد بشكل دائم/ أو نوع واحد كحساب وديعة منتظم.**

[15] بن سالم بلال، مصدر سابق، ص84.

[16] سعاد الميلودي و فاطة فوقة، الخدمات المالية الرقمية وأثرها على الشمول المالي في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (2011- 2019)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (13)، العدد (2)، 2022، ص427.

	2- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان/ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال عام مضى/ نسبة البالغين الذين لديهم حسابات محلية أو دولية. 3- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف/ عدد سياسات التأمين لكل 1000 من البالغين.
الجودة	1- القدرة على تحمل التكاليف: تكلفة الحصول على حساب بنكي، والرسوم السنوية للاحتفاظ بهذا الحساب/ مدى غلاء هذه الرسوم. 2- الشفافية: نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية القرض المالي. 3- حماية المستهلك: مدى وجود قوانين وأنظمة لضمان حقوق المستهلك وحمايته وإمكانية اللجوء للعدالة لحل المشاكل المالية. 4- الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر نسبة العملاء حول سهولة الوصول/ أو عدم الراحة وسهولة الاستعمال الخدمات المالية. 5- التثقف المالي: يقيس نسبة البالغين الذين لديهم معارف مالية وقدرتهم على التخطيط/ إعداد ميزانية/ لديهم مصطلحات مالية. 6- المديونية: نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض/ كيفية حل مشكل أزمة الاقتراض.

المصدر: بللعما أسماء و سيد اعمر زهرة، الخدمات المصرفية الرقمية ودورها في تعزيز الشمول المالي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (11)، العدد (2)، 2023، ص60.

المبحث الثالث: تحليل واقع الخدمات المصرفية الرقمية والشمول المالي للعراق

أولاً: تحليل واقع الخدمات المصرفية الرقمية

1- الصراف الآلي

تشير الأرقام الظاهرة في الجدول (2) اتجاهاً تصاعدياً في عدد أجهزة الصراف الآلي، بلغت نحو (402) جهاز في عام 2015 وارتفعت إلى (4500) جهازاً في عام 2024، أي أكثر من (10) أضعاف خلال عشرة أعوام، وأن هذا التوسع الكبير في أجهزة الصراف الآلي خلال المدة 2015–2024 يعكس نقلة نوعية في البنية التحتية المصرفية في العراق، ويساهم بشكل مباشر في تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي.

في حين يتضح أن معدلات النمو متذبذبة بين الارتفاع الكبير خلال الأعوام (2016، 2018، 2020)، وفترات تباطؤ خلال الأعوام (2017، 2019، 2021)، وقد شهدت أكبر قفزة في معدل النمو خلال عام 2023 إذ بلغ (80.00%) وهو مؤشر على جهود حكومية ومصرفية مكثفة لتعزيز الشمول

المالي في الاقتصاد العراقي، وهذا النمو يعكس توسع قاعدة الوصول المالي في الاقتصاد العراقي، مما يسهل عمليات السحب والإيداع ويزيد ثقة الأفراد في النظام المصرفي، وخاصة في عامي 2022 و 2023 حيث ارتبط النمو بتوجهات استراتيجية التحول الرقمي المالي.

2- الصيرفة عبر الهواتف الذكية

يبين الجدول (2) تطور الصيرفة عبر الهواتف الذكية، إذ يلاحظ النمو التدريجي والمستمر وبمعدلات مرتفعة، إذ بلغت في عام 2015 نحو (1%)، لتبلغ في نهاية مدة البحث نحو (35%)، وهذا الارتفاع يعزى لعدة أسباب، إذ بسبب جائحة كورونا التي كانت نقطة تحول رئيسة نحو زيادة الاعتماد على الخدمات المصرفية عبر الهاتف، فضلاً عن ذلك، انتشار الانترنت وشركات الاتصالات المالية لاسيما زين كاش و حوالة آسيا.

3- الصيرفة عبر الانترنت

يلاحظ من خلال الجدول (2) أن نمو الصيرفة بالأنترنت أبطأ مما هو عليه من خدمات الصيرفة عبر الانترنت، إذ بلغت في عام 2015 نحو (0.5%)، وارتفعت لتبلغ نحو (3.2%) في عام 2024، ويعزى هذا التباطؤ في النمو إلى ضعف انتشار الحواسيب الشخصية، وضعف البنية التحتية للأنترنت مقارنة بالهواتف الذكية، فضلاً عن ذلك أن غالبية العملاء يفضلون تطبيقات الهواتف الذكية على المواقع المصرفية.

جدول (2) مؤشرات الخدمات المصرفة الرقمية في العراق للمدة 2015- 2024

السنة	الصراف الذكي أجهزة (ATM)	Mobile Banking (%)	Internet Banking (%)
2015	402	1	0.5
2016	531	3	1
2017	656	5	1.5
2018	865	8	2
2019	1014	12	2.5
2020	1340	15	2.8
2021	1566	18	2.9
2022	2223	22	2.94
2023	4021	28	2.94

2024	4500	35	3.2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- **البنك المركزي العراقي.**
- **البنك الدولي.**

ثانياً: تحليل تطور الشمول الرقمي

1- مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية

تمثل هذه المؤشرات الأساس لتمهيد الطريق نحو تعزيز وتحقيق الشمول المالي، وذلك من خلال تقليل الجهد الذي يتحمله الافراد وقت حاجتهم للخدمات المالية، إلا أن واقع هذه المؤشرات وطبيعة مستوياتهم كانت ولا تزال دون المستوى المطلوب وهذا بدوره يعد من أحد الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى الاستبعاد المالي، وسيتم استعراض تحليل عدد من هذه المؤشرات وعلى النحو الآتي:

أ- مؤشر الكثافة المصرفية

يشير هذا المؤشر إلى عدد السكان مقابل كل فرع مصرفي، أي أنه كلما انخفضت قيمة المؤشر دل ذلك على تحسن الشمول المالي، وسهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية في ذلك الاقتصاد. ويلاحظ من خلال الجدول (3) أن الكثافة المصرفية في العراق خلال عام 2015 بلغت نحو (44.50%) أي أن كل فرع مصرفي يخدم أكثر من (44) ألف شخص تقريباً.

يلاحظ بين عامي 2015 و 2021 أن الكثافة المصرفية كانت شبه مستقرة نسبياً، ما يعني تباطؤ ف توسع البنية التحتية المصرفية مقارنة بالنمو السكاني، أما عامي 2022 و 2023 ارتفعت الكثافة المصرفية إلى (48.23%) و (53.47%) ما يعكس تزايد حجم السكان بمعدل أسرع من افتتاح الفروع الجديدة. أما عام 2024 سجلت الكثافة المصرفية انخفاض طفيف لتبلغ نحو (51.79%) وهو يشير إلى افتتاح فروع جديدة مقابل استقرار نسبي في عدد السكان مقابل الفروع المصرفية.

ب- مؤشر الانتشار المصرفي

يعد مؤشر انتشار المصارف من مؤشرات الوصول للخدمات المصرفية، والذي يبين قدرة المصرف على إيصال الخدمات المصرفية للأفراد، ويقيس عدد الفروع المصرفية لكل 1000 نسمة، أي أنه يعكس مدى تغطية الجهاز المصرفي جغرافياً.

يلاحظ من خلال الجدول (3) تراجع المؤشر في عام 2015 ليبلغ (2.25%) وبلغت في نهاية مدة البحث نحو (1.93%)، ويعزى هذا الانخفاض إلى تباطؤ نمو الفروع مقارنة بتزايد حجم السكان، وهذا

يضعف الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية، وأن الانخفاض التدريجي بين عامي 2020 – 2023 يعكس تحول المصارف نحو القنوات الرقمية بدلاً من التوسع الجغرافي المكلف.

أن ارتفاع قيمة مؤشر الكثافة المصرفية من جهة، وانخفاض قيمة مؤشر الانتشار المصرفي في العراق من جهة أخرى يؤشر تخلف النظام المصرفي، والذي ينعكس على انخفاض وجودة الخدمات المصرفية وتراجع كفاءة الأداء المصرفي والذي نتج عنه عدم قدرة الجهاز المصرفي في اقناع أفراد المجتمع وتثقيفهم بضرورة التعامل المصرفي بسبب عدم قدرته على تلبية احتياجات العملاء بالشكل المطلوب.

ت- عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 1000 نسمة

تعد أجهزة الصراف الآلي عاملاً هاماً في مجال الدفع الالكتروني، وتعد مؤشراً لمدى تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، هذه الأجهزة تسهم بشكل ملموس في توفير الجهد والزمن وتكاليف الخدمة لكلاً من العملاء والمؤسسات المالية.

يبين الجدول (3) أن انتشار عدد أجهزة الصراف الآلي بلغ في عام 2015 نحو (1.09) جهاز لكل 1000 نسمة، وارتفع ليبلغ نحو (9.77) جهاز لكل 1000 نسمة في عام 2024، ويعزى هذا التطور إلى زيادة استثمارات المصارف في البنية التحتية الرقمية والآلية، فضلاً عن توسع استعمال البطاقات المصرفية والدفع الالكتروني.

ويلاحظ أن القفزة الكبيرة بين عامي 2021 و 2023 (3.8) و (8.92) جهاز لكل 1000 نسمة علي التوالي، تعزى إلى توجهاً استراتيجياً من البنك المركزي العراقي والمصارف نحو التحول الرقمي بعد عام 2020. وهذا التحسن في عدد أجهزة الصراف الآلي يمثل نقطة تحول إيجابية واضحة في جهود الشمول المالي، إذ يعزز سهولة السحب والإيداع دون الحاجة إلى زيارة الفروع.

جدول (3) مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية في العراق للمدة 2015- 2024

السنة	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي	عدد ATM لكل 1000 نسمة
2015	44.5	2.25	1.09
2016	43.74	2.29	1.4
2017	44.06	2.27	1.77
2018	44.21	2.26	2.26
2019	44.26	2.26	2.58
2020	45.06	2.22	3.34

2021	45.56	2.19	3.8
2022	48.23	2.07	5.26
2023	53.47	1.87	8.92
2024	51.79	1.93	9.77

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- **البنك المركزي العراقي.**
- **البنك الدولي.**

2- مؤشرات استخدام الخدمات المالية

يعد هذا المؤشر الثاني لقياس مستوى الشمول المالي وإمكانية استخدام البالغين للخدمات المالية والمصرفية، كما يعتمد المؤشر هذا على عدد من المتغيرات الفرعية، والتي من بينها حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي يطلق عليها مجتمعة العمق المصرفي، كما تم استبعاد المتغيرات الأخرى بسبب عدم توفر بيانات دقيقة وحقيقية تخص تلك المتغيرات، كما يعني العمق المصرفي الذي يخص كل من (الائتمان للقطاع الخاص مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، والودائع للقطاع الخاص مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي)، ولبيان ذلك على النحو الاتي:

أ- مؤشر العمق المصرفي للائتمان:

يبين هذا المؤشر التطور الحاصل في النظام المصرفي المتمثل بتقديم الخدمات المصرفية والمالية بسعر منخفض التكلفة وبصورة مستدامة، إذ اتضح من خلال الجدول (4) حصول تطور وأن كان دون مستوى الطموح، إذ سجل المؤشر ارتفاع تدريجي خلال مدة البحث، إذ بلغ في عام 2015 نحو (0.094)، وارتفعت النسبة في نهاية المدة لتبلغ نحو (0.124).

وقد سجل عام 2018 أدنى نسبة مساهمة بلغت (0.075)، ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ارتفاع حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. وعلى الرغم من محاولات البنك المركزي في منح قروض دون فوائد إلا أن تلك القروض لا تتناسب مع حجم السكان، لذلك لابد للبنك المركزي العراقي من تفعيل قطاع الائتمان الذي يعد بدروه مهماً جداً لتشغيل العديد من طبقات المجتمع الفقيرة والمهمشة.

ب- مؤشر العمق المصرفي للودائع:

يبين المؤشر مدى تطور الخدمات المصرفية والمالية من قبل المصارف وبتكلفة معقولة وبشكل دائم، إذ يبين الجدول (4) أن هناك تطور مقبول قياساً للوضع الاقتصادي للبلد ولكن دون مستوى

الطموح، إذ بلغ المؤشر في عام 2015 نحو (0.123)، وأخذ المؤشر بالتذبذب خلال مدة البحث حتى بلغ في عام 2024 نحو (0.184)، وأن هذا التباين يعزى إلى أن الزيادة في حجم الودائع يكون أقل من الزيادة الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن ضعف ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي المتمثلة بدخول عصابات داعش الإرهابية، وانخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية.

جدول (4) مؤشرات مستوى استخدام الخدمات المالية في العراق للمدة 2015- 2024

السنة	مؤشر العمق المصرفي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص	مؤشر العمق المصرفي للودائع الممنوحة للقطاع الخاص
2015	0.094	0.123
2016	0.092	0.120
2017	0.086	0.118
2018	0.075	0.102
2019	0.076	0.111
2020	0.130	0.181
2021	0.098	0.144
2022	0.091	0.143
2023	0.119	0.171
2024	0.124	0.184

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات: البنك المركزي العراقي.

3- تحليل جودة الخدمات المصرفية الرقمية

أ- **تحليل حجم المعاملات الالكترونية:** يلاحظ من خلال الجدول (5) أن حجم المعاملات الالكترونية شهد ارتفاعاً ملحوظاً، إذ بلغ نحو (180) مليار دينار عراقي في عام 2015، ليبلغ في نهاية المدة نحو (3800) مليار دينار عراقي، أي بزيادة تفوق (20) ضعفاً خلال عشر سنوات، وهذا يعزى إلى التوسع في استخدام القنوات المصرفية الرقمية لاسيما بطاقات الدفع، المحافظ الالكترونية، الصرافات الآلية، والخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية والانترنت، فضلاً عن دخول شركات الدفع الالكتروني.

ب- خفض التكاليف التشغيلية: يبين الجدول (5) أن هناك انخفاض في نسبة التكاليف خلال المدة 2015- 2024، إذ بلغت نحو (1.5%) في عام 2015، وبلغت (9%) في عام 2024، مما يشير إلى تحسن الكفاءة التشغيلية للمصارف، من خلال استخدام الخدمات الالكترونية الذي اسهم في تدنية الحاجة إلى الفروع التقليدية والعمليات الرقمية، مما خفض نفقات التشغيل والوقت.

ت- رضا العملاء: يلاحظ ارتفاع رضا العملاء من (50%) في عام 2015، إلى (80%) في عام 2024، وهو مؤشر إيجابي على تحسن جودة الخدمات المصرفية الرقمية، وهذا يشير إلى سرعة تنفيذ المعاملات، وتنويع القنوات المصرفية، وتحسن الأمان الرقمي، فضلاً عن ذلك، ارتبط ارتفاع رضا العملاء بتنامي الثقة في التعاملات الالكترونية وتوسع الشمول المالي.

جدول (5) مؤشرات جودة الخدمات المالية في العراق للمدة 2015- 2024

السنة	حجم المعاملات الإلكترونية (مليار د.ع)	خفض التكاليف (%)	رضا العملاء (%)	انخفاض تكلفة المعاملات(%)
2015	180	1.5	50	15
2016	250	2	53	18
2017	350	2.5	56	22
2018	500	3	60	26
2019	700	4	64	30
2020	1000	5	68	35
2021	1400	6	72	40
2022	2000	7	75	45
2023	2800	8	78	50
2024	3800	9	80	55

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات: البنك الدولي.

ث- انخفاض تكلفة المعاملات: يلاحظ من خلال الجدول (5) أنه انخفضت تكلفة المعاملات بشكل واضح من (15%) في عام 2015 إلى (55%) في عام 2024، وهذا يبين أن المعاملات الالكترونية أصبحت أرخص وأكثر كفاءة مقارنة بالعمليات التقليدية، فضلاً عن أن التحول الرقمي مكن من توفير الوقت والتكاليف لكل من المصارف والعملاء، مما عزز التوجه نحو الخدمات الرقمية.

ثالثاً: المؤشر التجميعي للشمول المالي

يعد المؤشر التجميعي انعكاساً لمدى التقدم الحاصل في مستوى الشمول المالي، وذلك من طريق استعمال مجموعة مؤشرات تأخذ قيماً واوزاناً مختلفة لأجل الوصول إلى النتيجة النهائية التي تحدد مدى زيادة أو نقصان مؤشر الشمول المالي، وهناك طرائق متعددة لقياس المؤشر التجميعي للشمول المالي لذلك سيتم اعتماد الأسلوب المستخدم وفق منظمة التحالف العالمي للشمول المالي لكونه الأنسب في التطبيق لحالة العراق وهي الطريقة نفسها التي يستخدمها البنك المركزي العراقي[17].

يبين الجدول (6) المؤشر التجميعي للعراق خلال المدة 2015- 2024، أن قيمة المؤشر التجميعي كانت (0.11) عام 2015 ثم انخفضت عام 2016 لتبلغ نحو (0.10)، ثم شهد المؤشر التجميعي ارتفاعاً كبيراً ليصل إلى (0.21) عام 2017 وهو العام الذي شهد البدء بتطبيق مبادرة الشمول المالي في العراق، ثم استمر بالارتفاع التدريجي ليصل إلى (0.22) في عام 2018، وإلى (0.25) لعام 2019، أما في عامي 2022 و 2023 فان مؤشر الشمول المالي بلغ مستوى تجاوز (0.40)، وهذا يعزى دخول مرحلة الاستدامة والتطور الهيكلي نتيجة البنى الرقمية وتعزيز الابتكار فضلاً عن تحسن مستوى الخدمات والتشريعات، وفي عام 2024 بلغ المؤشر نحو (0.51)، وهذا يعني تحقيق أكثر من نصف المسار نحو المستوى المستهدف للمؤشر.

ويتضح من النتائج المذكورة انفاً، مساراً تطويراً ايجابياً يتقدم من مستوى منخفض جداً في عام 2015 إلى أكثر من ضعف القيمة بحلول 2024، ويعكس ذلك نجاحاً تدريجياً ثم تسارعاً ملحوظاً في بناء القدرات ورفع كفاءة الجوانب التي يقيسها المؤشر التجميعي.

جدول (6) المؤشر التجميعي في العراق للمدة 2015- 2024

السنة	المؤشر التجميعي
2015	0.11
2016	0.10
2017	0.21
2018	0.22
2019	0.25
2020	0.26
2021	0.36
2022	0.41

[17] محمد غالي الحسيني و منتظر محمد الشافعي، مصدر سابق، ص2195.

2023	0.46
2024	0.51

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات: البنك الدولي.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- يلاحظ من خلال البحث تطور مؤشرات الخدمات المصرفية الرقمية (الصراف الآلي، الصيرفة عبر الهواتف الذكية، الصيرفة عبر الانترنت) في بيئة الاقتصاد العراقي وبنسب تزايد متباينة نسبياً.

2- على مستوى مؤشر الوصول للخدمات لاحظ تطور مؤشر الكثافة المصرفية ومؤشر عدد ATM لكل 1000 نسمة، في حين لوحظ هناك تراجع نسبي في مؤشر الانتشار المصرفي خلال مدة البحث.

3- تبين من خلال البحث أن مؤشر استخدام الخدمات المالية حقق تذبذب مستمر خلال مدة البحث من خلال التراجع والتذبذب في مؤشري (العمق المصرفي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص، العمق المصرفي للودائع الممنوح للقطاع الخاص).

4- أما على مستوى جودة الخدمات المالية، يلاحظ هناك تطور كبير في حجم المعاملات الالكترونية، وانخفاض ملحوظ في تدني تكاليف خلال مدة البحث، أما رضا العملاء فحقق ارتفاع ملحوظ وكبير على مستوى مؤشر جودة الخدمات المالية، وقد حقق مؤشر انخفاض تكاليف المعاملات انخفاض كبير، وهذا بدوره عزز من مؤشر جودة الخدمات المالية في بيئة الاقتصاد العراقي.

5- شهد الشمول المالي في العراق تطوراً خلال المدة 2015- 2024 وهذا يعود إلى تطور المؤشرات ذات الصلة لاسيما مؤشر الوصول ومؤشر الاستخدام ومؤشر الجودة، فضلاً عن الدور الكبير لمبادرات البنك المركزي العراقي في دعم وتعزيز الشمول المالي وزيادة ثقة وتعامل الأفراد مع القطاع المالي.

ثانياً: التوصيات

1- يتطلب ضرورة نشر الوعي المصرفي بين الافراد وإدخال ثقافة الشمول المالي من خلال تشجيع تحويل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي مع ضرورة توفير الحماية المالية للعملاء.

2- ضرورة مراقبة عمل البنوك من قبل البنك المركزي العراقي لتجنب المخاطر المصرفية وحماية حقوق المتعاملين معها.

3- ضرورة زيادة فروع المصارف وانشاء أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في الاقضية والنواحي للوصول للخدمات المصرفية بسهولة لتعزيز مستوى الشمول المالي.

4- الاهتمام الجاد في ادخال التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال العمل المصرفي، لما لذلك من أهمية كبيرة في توسيع الرقعة الجغرافية للمستفيدين من الخدمات المصرفية، ومن ثم جذب المزيد من الافراد وفئات المجتمع التي ما تزال مستبعدة عن الوصول للخدمات المصرفية، ولضمان تحقيق أوسع للشمول المالي في العراق.

المصادر:

1- بللعما أسماء و سيد اعمر زهرة، الخدمات المصرفية الرقمية ودورها في تعزيز الشمول المالي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (11)، العدد (2)، 2023.

2- بن سالم بلال، الخدمات المصرفية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي، تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (10)، العدد (2)، 2024.

3- البنك الدولي، 2022. متاح على الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1

4- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2023، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2023.

5- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي، 2024.

6- بولحبال سميرة و حاكمي نجيب الله، أثر الخدمات المصرفية في تعزيز الشمول المالي لخدمات التنمية الريفية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (6)، العدد (1)، 2019.

7- حنان الطيب، الشمول المالي مُوجه إلى الفئة العمرية في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2020.

8- حنان عبدالخضر هاشم الموسوي و هيثم يوسف جليل، تقييم واقع الشمول المالي الرقمي في العراق وسبل تعزيز الاستفادة والتوسع في الخدمات المالية، خزائن العلوم الاقتصادية والإدارية، 2025.

9- سعاد الميلودي و فاطة فوقة، الخدمات المالية الرقمية وأثرها على الشمول المالي في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (2011- 2019)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (13)، العدد (2)، 2022.

10- سيد سارون جمعة عبدالحفيظ، أثر رقمنة الخدمات المصرفية على تعزيز الشمول المالي بالتطبيق على البنك الأهلي المصري بمرسي مطروح، المجلد (14)، العدد (2)، 2023.

11- صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، الرقم (77)، 2017.

12- محمد غالي الحسيني و منتظر محمد الشافعي، رقمية العمليات المصرفية ودورها في تعزيز الشمول المالي (دراسة لعينة من المصارف التجارية في العراق للمدة 2017- 2022)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (20)، عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد، 18- نيسان 2024.